الرباط في: 23دجنبر2015

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
مجموعة العمل التقدمي
س.ش 2015/26

مـن

السيد منسق مجموعة العمل التقدمي

إلـى

السيد رئيس مجلس المستشارين

الموضوع: سؤال شفوي حول فوضى السير و الجولان و عدم احترام التشوير في المجال الحضري.

تحية تقدير واحترام،

وبعد، يشرفني أن أحيل عليكم السؤال الشفوي طبقا للمادة 55 من الدستور والمادة 284 وما يليها من النظام الداخلي لمجلس المستشارين حول **فوضى السير و الجولان و عدم احترام التشوير في المجال الحضري** موجه للسيد **وزير الداخلية** .

وتفضلوا، السيد الرئيس، بقبول عبارات التقدير والاحترام.

منسق مجموعة العمل التقدمي

عبد اللطيف أعمو

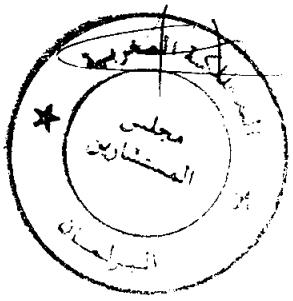

المملكة المغربية
مجلس المستشارين
الـــــواردات
مودع بتاريخ 29 دجنبر 2015
مسجل تحت رقم 597

7

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
مجموعة العمل التقدمي
س.ش 2015/26

الرباط في:2015/12/23

سؤال شفوي موجه

إلى السيد وزير الداخلية

حول فوضى السير و الجولان

وعدم احترام التشوير في المجال الحضري

تحية تقدير،

وبعد، تتصاعد حوادث السير المميتة في المدن و خارجها بشكل مخيف، وتزهق أرواح يوميا بسبب التقصير، سواء من طرف الدولة أو المجتمع...

الأسباب متعددة ومن بينها ، فيما يخص المدن، فوضى السير و الجولان، و عدم احترام التشوير من طرف كثير من السائقين، مع ضعف واضح في المراقبة، إما لقلة الموارد البشرية أو لسلوكات يعرفها الجميع ومنها التغاضي عن المخالفات لاعتبارات مختلفة....

الجماعات المحلية، في عمومها، تتخذ قرارات بشأن تنظيم السير و التشوير، و التوقف و الوقوف، وتخصيص ممرات للراجلين ، وتخصص موافق لحافلات النقل الحضري وباقي العربات .

وتخصص الجماعات المحلية ميزانيات من المال العام لكل ذلك دون أن تكون النتائج مرضية...

فلم يعد غريبا أن تجد حافلات النقل العمومي تقف وسط الشارع ، وتجد شاحنات البضائع وسط الطريق العام لإفراغ حمولاتها للزبائن، وتوقفات غير قانونية للسيارات الخاصة، كما أن ممرات الراجلين المصبوغة بالأبيض لا ينتبه إليها أحد ولا يحترمها أحد، وحتى علامات الضوء الأحمر لا يتم احترامها أحيانا.

كل ذلك يؤدي إلى فوضى و حوادث ، قاتلة أحيانا، دون تحرك شامل و صارم لإيقاف هذا العبث بالقانون و بالمجتمع..

و الجماعات المحلية ليست لديها الصلاحيات القانونية و لا إمكانيات التدخل لتنظيم يليق بالمجال الحضري لتجنب أسباب الحوادث و القتل.

فهل تنوون ، السيد الوزير، مراجعة هذا الوضع لإصلاحه و مراجعة طرق المراقبة، و توفير الموارد البشرية الكافية، و فرض احترام القانون بكل صرامة؟

وفي انتظار جوابكم، تفضلوا، السيد الوزير، بقبول عبارات التقدير والاحترام.

مجموعة العمل التقدمي